وجود ا وجد ايضي ص اصل

الاتفاقا وما يستحيل عليه منها اي الصفات وهو ما لا يتصور في العقل وجوده والصفات

جمع صفة والمراد بها المعنى القائم بالشيء ما دام ذلك الشيء الموصوف باقيا غير معلل بعلة

اما الواجب له تعالى اي من الصفات ثم اعلم ان ظاهر كلام السنوسي انه يجب عينا على

المكلف معرفة الصفات الاتية فان اراد به خصوص تلك الصفات فاوه كل منهم ان

الواجب في المعرفة اذ ناها وهو حصول اعتقاد وجوده وكماله في ذاته وان له صفات

في الجملة فكونه موجودا اي لذاته لا للعلة بمعنى ان الغير ليس موثرا في وجوده

فلا يعيل سبحانه العدم لانه لا ولا ايد والدليل على وجوب الوجود له تعالى ان العالم مفتقر

الموجود اوعدة فقال الا شعري انه عينه اي انه امر اعتباري وهو الحق الذي لا محيص عنه

الى الله وكل من افتقر الحادث الى وجوده يتبين ذلك والمراد بوجود الله تعالى

حيث نسبة ولا يبقى في عند الصوفية وجود الوجود وقدم فانه من شرف

واما وجوده عين ذاته فليس بذاك وقد اختلف في الوجود هل هو عين

حقق وقوع من يعتمد ما يوهم الحلول والاتحاد

الموجود او عدة فقال الا شعري انه عينه اي انه عين ذاته او

عين ذاته ثم الوجود صفة ثبوتية نفسية اي يدل الوصف بها على نفس الذات

دون معنى زايد كالصفات المعاني فانها تدل على معنى زايد على الذات تسمى في عد

الوجود صفة على قول الا شعري نظرا لانه عنده نفس الذات والذات ليست بصفة

لكن لما كان الوجود توصف به الذات صح عده صفة في الجملة واما على قول الرازي

انه صفة زايدة فعده صفة صحيح قال ابو شكور في ذكر الوجود رد على البرهمية القايلين

بان الارحام توضع والارض تسلع وما هلكنا الا الدهر فدما اي ازليا بمعنى انه

لا اولية له واما القدم فيحققا هو عبارة عن طول الزمان وضبط بسنة حتى اذا

قال كان من عبيدك قديما فهو حر عتق من له عنده سنة وهذا مستحيل في حقه تعالى

ودليل حدوثه قبله تعالى هو الاول والاخر ولانه لو لم يكن قديما لكان حادثا اذ لا واسطة

ولو كان حادثا لافتقر لمحدث ولو افتقر لمحدث لا فتقر لمحدث الى محدث فلزم الدور

والتسلسل وكل منهما محال ثم القدم يكسر القاف من الصفات السلبية لانه عبارة عن

سلب العدم السابق ووقف بعضهم في اطلاق القديم على الله لعدم ورودة وهو

مردود بانه ورد في سنن ابن ماجه من حديث ابي هريرة واحد اي غير متقسم

بوجه فالمراد بالوحدة نفي الكثرة المعنوية وسيمي الشيء المنقطع اذ لا يمكن

ان يصدق واجب الوجود الا على ذات واحدة فلا ثاني له في الالوهية اي الوجود

الذاتي وخواصه التي استحقاق العبادة وعدم المسوقيه بالوجود واحدات العالم

بدليل الاجماع المسبوق بقوله تعالى والهكم اله واحد ولانه لو تعدد الاله لما وجد شيء من

العالم لانها اما ان يتفقا واما ان يختلفا كان يتفقا فلا جايز ان يتفقا مرادهما للدليل

يلزم عليه اجتماع الضدين ولا ان يتفقا مرادا حدهما دون الاخر للزوم عجز من لم

يتفذ مراده وهذا يسمى برهان التمانع وقد ذكر سبحانه هذا الدليل في قوله لو كان فيهما الهة

الا الله لفسدتا اي لو كان فيهما غير الله لم توجد لكن عدم وجودهما باطل

لما شاهدة وجودهما فيتعلل ما ادى اليه وهو وجود غير الله فثبت

ان الله واحد وهو المطلوب فاو الا ولى اسم بمعنى غير وليس اداة استثناء والمراد

بالفساد في قوله تعالى لفسدتا عدم الوجود ويشير على هذا ان الاية قطعية وهو

التحقيق خلافا لما جرى عليه السعد من انها ظنية اقناعية اي يقنع بها الخصم كون

التلازم فيها ليس عقليا وعلى كل حال لا يصح عقلا احتماع الهين اذ الدهش كالله

بالحاق ولعل بعضهم على بعض أحدا في ذاته فلا تعدد له بوجه وصفاته فلا نظير له

بوجه وافعاله فلا شريك له بدليل قوله تعالى هو الله احد قال في الكشف فرقوا بين

الواحد والاحد واصله وحد بان احدا مختص باولي العلم وبالنفي الا ان اريد به الواحد

اذ الاول كثير في الاثبات ووصفا بالله دون واحد ووحد وبان النفيه نفي للماهية اي من علمها

كقولك لا نعلم له احدا اي لا واحد ولا كثير بخلاف نفي الواحد اذ لا ينفي الاثنين فاكثر

وبانه يستعمل للبوت ايضا نحو لست كاحد من النساء وللفرد والجمع من احد عنها

وبان له جمعا من لفظه وهو الاحدون والاحاد وقول ابي عبيدة ترادفها ولكن الغالب

استعمال احد بعد النفي اختيارا له فردا فلا يحتاج الى معين ولا وزير ولا نظير ليس

كمثله شيء وهو السميع البصير صمدا اي مقصودا في الحوائج فلا يعبد اي لا يقصد عند

الحوائج الا اليه لان ما عداه محتاج اليه في جميع حالاته وهو لا يفتقر سبحانه الى ما عداه

ولما كانت صمدية تعالى معلومة للخلق ذكر اسمه العبد في الاية معرفا فقال قل هو الله احد الله

الصمد اولا اي سابقا وجوده الموجودات من غير الذاته لا وليته اي من غير سبق عدم

بل اوليته مطلقة كان الله ولم يكن شيء غيره اخرا بعد فناء ما سواه من غير نهاية لاخريته

له ذات التعبير بها في حقه تعالى اولى من التعبير بالحقيقة لان اطلاق لفظ الذات

عليه تعالى شايع شرعا لوروده مرفوعا في نحو عشر احاديث من صحيح وحسن عند

وموقوفا عن جمع من الصحابة رضي الله عنهم وحكمه الرفع وعن كثير من السلف فوقف

السبكي وغيره فيه لعدم استحضاره ما وقع لغيره وله سبحانه صفات واسماء اجماعا

ذاته تخالفه لساير لجميع الذوات لانها قديمة منزهة عن العرضية والجسمية

مستغنية عن المحل والمخصص بخلاف ما عداها من سايد الذوات وصفاته مباينة

اي مخالفة لجميع الصفات لانه تعالى واجب الوصف باحتراس صفات الربوبية التي لم تتمين بها

عن جميع خلقه وكيف تشبه صفاته صفات المخلوقين تعالى الله عما يقول الجاحدون

والكافرون علوا كبيرا واسماؤه تعالى كلها ولا تنحصر في التسعة والتسعين التي

صح ان من حفظها دخل الجنة بل تزيد عليها بكثير فقد قال ابن العربي لله تعالى الف

اسم وما ورد منها الا على الجنان الصادق الكفيل القديم الجواد ذو الطول

والمعارج ذو الفضل الوتر الدايم الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا احد احصى

تا بيث الاحسن توقيفيات اي يتوقف جواز اطلاقها عليه تعالى على ورودها

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)